

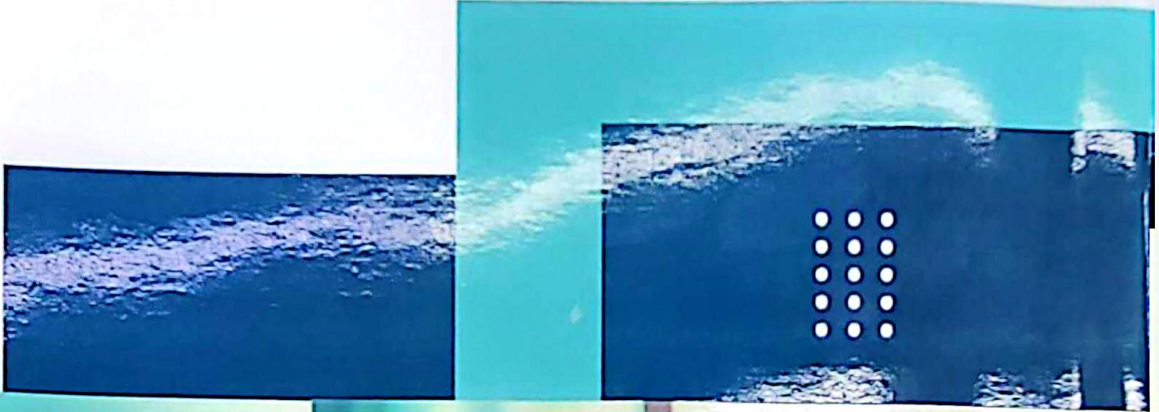
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة مولود معمري - تيزي وزو



المقاولاتية في الجزائر

رؤية تشريعية لقطاع التعليم العالي
والبحث العلمي لتعزيز المنظومة الاقتصادية

إعداد: أ.د إقلولي أولدرابح صافية وأ.د إقلولي محمد



عنوان الكتاب: كتاب بيداغوجي
المقاولاتية في الجزائر:
رؤية تشريعية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي
لتعزيز المنظومة الاقتصادية
اسم المؤلف: أ.د إقلولي أولدرابح صافية
أ.د إقلولي محمد
الحجم: 23,5 × 15,5
عدد الصفحات: 540
ISBN: 978-9969-703-32-0
منشورات دارلايمة، 2026
الإيداع القانوني: 2026

جميع الحقوق محفوظة

للتواصل معنا

القليعة-تيزازة-الجزائر

الهاتف النقال: 085.550.725 (0) 213 +

WWW.NLLIBRAIRIE.COM



حقوق النشر محفوظة لمنشورات دارلايمة © 2026
يمنع طبع هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي شكل من أشكال
الطباعة أو النسخ أو الترجمة أو التسجيل المرئي والمسموع أو
الاختزان بالحسابات الإلكترونية وغيرها من الحقوق إلا بإذن
مكتوب من دار النشر لايمة.

الفهرس

7		مقدمة
13		الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للمقاولاتية
16		المبحث الأول: مفهوم الاستثمار
16		المطلب الأول: التعريفات الفقهية للاستثمار: جدلية بين الاقتصاد والقانون
18		الفرع الأول: التعريف الاقتصادي للاستثمار
21		الفرع الثاني: التعريف القانوني للاستثمار
23		المطلب الثاني: تعريف الاستثمار في التشريعات الوطنية وفي الاتفاقيات الدولية
23		الفرع الأول: تعريف الاستثمار في التشريعات الوطنية
24		أولا: تعريف الاستثمار في ظل الأمر رقم 03-01
25		ثانيا: تعريف الاستثمار في ظل القانون رقم 09-16
26		ثالثا: تعريف الاستثمار في ظل القانون رقم 18-22
29		الفرع الثاني: تعريف الاستثمار في الاتفاقيات الدولية
30		أولا: في الاتفاقيات الدولية متعددة الأطراف
35		1- الاتفاقية الاقتصادية والتجارية الشاملة بين الاتحاد الأوروبي وكندا
35		2- اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة
37		3- اتفاقية الولايات المتحدة والمكسيك وكندا
38		ثانيا: في الاتفاقيات الثنائية
41		المطلب الثالث: أنواع ومعايير الاستثمارات الدولية
41		الفرع الأول: أنواع الاستثمارات
42		أولا: الاستثمار غير المباشر
44		ثانيا: الاستثمار المباشر
46		الفرع الثاني: معايير الاستثمار الدولي
48		المبحث الثاني: مفهوم التجارة
49		المطلب الأول: التعريف اللغوي والاقتصادي والفقهى للتجارة
49		الفرع الأول: التعريف اللغوي للتجارة

- الفرع الثاني: التعريف الاقتصادي الكلاسيكي والاصطلاحي للتجارة 50
- الفرع الثالث: تعريف الفقه الإسلامي للتجارة 51
- المطلب الثاني: تعريف التجارة في المنظومة القانونية الجزائرية 52
- الفرع الأول: المعيار الموضوعي (نظرية الأعمال التجارية) 52
- الفرع الثاني: المعيار الشخصي (نظرية التاجر) 53
- أ- مباشرة الأعمال التجارية على سبيل الاحتراف والاعتقاد 54
- ب- ممارسة النشاط بصورة مستقلة ولحساب الشخص الخاص 54
- ث- توافر الأهلية القانونية لممارسة التجارة 54
- الفرع الثالث: موقف المشرع الجزائري من المعيارين 55
- المطلب الثالث: خصائص التجارة 56
- الفرع الأول: المضاربة وتحمل المخاطرة 57
- الفرع الثاني: الوساطة في تداول الثروات 57
- الفرع الثالث: الاحترافية والتكرار 58
- الفرع الرابع: قصد الربح 58
- الفرع الخامس: السرعة والائتمان 58
- أولاً: السرعة 59
- ثانياً: الائتمان 59
- المطلب الرابع: تصنيفات التجارة وأنواعها 60
- الفرع الأول: تصنيف التجارة من حيث النطاق الجغرافي 61
- أولاً: التجارة الداخلية 61
- ثانياً: التجارة الخارجية 61
- ثالثاً: التجارة الإلكترونية 62
- 1- نطاق تطبيق التجارة الإلكترونية 63
- 2- شروط ممارسة النشاط الإلكتروني 64
- الفرع الثاني: تصنيف التجارة من حيث مرحلة التوزيع 67
- أولاً: تجارة الجملة 67

69		ثانيا: تجارة التجزئة.
70		ثالثا: نشاط تجارة الجملة والتجزئة.
71		الفرع الثالث: تصنيف التجارة من حيث موضوع النشاط.
71		أولا: تجارة السلع المادية
72		ثانيا: تجارة الخدمات
73		ثالثا: التجارة المالية
74		رابعا: التجارة الرقمية
76		المطلب الخامس: التجارة وعلاقتها بالمقاولاتية في القانون الجزائري
77		الفرع الأول: التجارة بوصفها إطاراً تشريعياً للمقولة
78		الفرع الثاني: التجارة بوصفها آلية لتحويل القيمة الاقتصادية
79		الفرع الثالث: التجارة مؤشراً لتقييم الأداء المقاولاتي
81		المبحث الثالث: مفهوم المقولة
82		المطلب الأول: تعريف المقولة
85		الفرع الأول: التعريف الاقتصادي للمقولة
90		الفرع الثاني: التعريف القانوني للمقولة
96		المطلب الثاني: عدم اعتراف القانون بالمقولة الخاصة: المقولة الخاصة موضوع قانون وليست شخص قانوني
96		أولا: تصرف Acte
97		ثانيا: مال Un bien
98		ثالثا: تنظيم Organisation
100		الفرع الأول: المقولة الخاصة موضوع قانون (الأصل)
101		أولا: الشخص الطبيعي
101		ثانيا: الشخص المعنوي
105		الفرع الثاني: المقالة الخاصة بشخص قانوني (الاستثناء)
105		أولا: المؤسسة ذات الشخص الوحيد وذات المسؤولية المحدودة
107		ثانيا: نظام المقاول الفردي ذو المسؤولية المحدودة

112	المبحث الرابع: مفهوم المؤسسة الاقتصادية
113	المطلب الأول: تعريف المؤسسة الاقتصادية
114	الفرع الأول: التعريف الاقتصادي والقانوني للمؤسسة الاقتصادية
114	أولاً: التعريف الاقتصادي للمؤسسة الاقتصادية
116	ثانياً: التعريف القانوني للمؤسسة الاقتصادية
119	الفرع الثاني: خصائص وأهداف المؤسسة الاقتصادية
121	أولاً: خصائص المؤسسة الاقتصادية
121	1- المؤسسة كوحدة إنتاج (Unité de Production)
122	2- المؤسسة كعنوان اقتصادي (Agent Économique)
122	3- المؤسسة كنظام اجتماعي معقد (Système Social Complexe)
122	4- الشخصية القانونية للمؤسسة الاقتصادية
123	ثانياً: أهداف المؤسسة الاقتصادية
123	1- الأهداف الاقتصادية
124	2- الأهداف الاجتماعية
124	3- الأهداف التكنولوجية
125	الفرع الثالث: وظائف المؤسسة الاقتصادية
125	أولاً: الوظيفة الإنتاجية
125	ثانياً: الوظيفة التجارية
126	ثالثاً: الوظيفة المالية والمحاسبية
126	رابعاً: وظيفة الموارد البشرية
126	خامساً: الوظيفة الإدارية
126	المطلب الثاني: المؤسسة الاقتصادية في الجزائر قبل الإصلاحات الاقتصادية
126	المطلب الثالث: المؤسسة الاقتصادية في الجزائر بعد الإصلاحات الاقتصادية
133	
135	المطلب الرابع: تغيير دور الدولة: من الدولة المتدخلة إلى الدولة الضابطة

المطلب الخامس: المؤسسة الاقتصادية العمومية	137
الفرع الأول: المحاولات الفقهية لتعريف المؤسسة العمومية الاقتصادية	139
أولا: التعاريف المستندة إلى فكرة المرفق العام	140
1- الاتجاه التقليدي	141
2- الاتجاه الحديث	142
ثانيا: التعاريف غير المستندة إلى فكرة المرفق العام	142
الفرع الثاني: مفهوم المؤسسة العمومية الاقتصادية في القانون الجزائري	143
أولا: التحديد الإيجابي لمفهوم المؤسسة العمومية الاقتصادية	143
1- المعيار الموضوعي الغائي	144
2- المعيار الشكلي	144
ثانيا: التحديد السلبي لمفهوم المؤسسة العمومية الاقتصادية	146
1- تمييز المؤسسة العمومية الاقتصادية عن الأشخاص المشابهة لها	147
الفرع الثالث: خصائص المؤسسة الاقتصادية العمومية	150
الخاصية الأولى: الشخصية المعنوية والاستقلالية	150
الخاصية الثانية: النشاط الاقتصادي	150
الخاصية الثالثة: الطبيعة التجارية	151
الخاصية الرابعة: ملكية الدولة للرأس مال	151
المطلب السادس: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل القانون رقم 18-01	
المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقانون رقم 17-	
02 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	152
الفرع الأول: مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل القانون رقم 18-01	
.....	153
الفرع الثاني: مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل القانون رقم 02-17	
.....	156
المطلب السابع: المؤسسات الناشئة	159
الفرع الأول: التكريس القانوني للمؤسسات الناشئة في القانون الجزائري .	160

أولاً: المفهوم العام للمؤسسات الناشئة.....	160
ثانياً: التعريف القانوني للمؤسسات الناشئة:.....	161
1- المؤسسات الناشئة في ظل القانون رقم 02-17 المتعلق بالقانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	163
2- المؤسسات الناشئة في ظل القانون رقم 04-19 المتضمن قانون المالية لسنة 2020.....	164
3- المؤسسات الناشئة في ظل المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و"مشروع مبتكر" و"حاضنة أعمال" وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها.....	166
ثالثاً: خصائص المؤسسات الناشئة.....	170
1- الارتباط الوثيق بالتكنولوجيا والابتكار.....	170
2- الاعتماد على الاقتصاد الرقمي والمنصات الإلكترونية.....	172
3- طابع المخاطرة الملزم للمؤسسة الناشئة.....	172
4- أنماط التمويل البديلة.....	173
5- حداثة النشأة وطابعها الابتدائي.....	174
6- المرونة التنظيمية وقابلية التكيف.....	175
7- سرعة النمو والتوسع.....	176
8- قابلية النموذج للتكرار والانتشار (Scalability).....	177
رابعاً: مراحل نمو المؤسسات الناشئة.....	178
1- مرحلة ما قبل الانطلاق والانطلاق.....	179
2- مرحلة النمو.....	180
3- مرحلة التحديات والتعافي.....	181
4- مرحلة النمو الكبير والتحول.....	182
خامساً: المؤسسة الناشئة كنموذج مرن لمواكبة التحولات التكنولوجية.....	183
سادساً: الإطار المؤسسي للمؤسسات الناشئة.....	184
1- تطور القطاع الوزاري المكلف بالمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة.....	185

2-	مؤسسة ترقية وتسيير هياكل دعم المؤسسات الناشئة "الجزيا	فانتور"	187
3-	شركات رأس المال الاستثماري		189
4-	اللجنة الوطنية لمنح العلامات		190
	المطلب الثامن: مفهوم المقاول الذاتي		193
	الفرع الأول: التعريف بالمقاول الذاتي		194
	أولا: تعريف المقاول الذاتي		195
	ثانيا: الاستيراد المصغر في نظام المقاول الذاتي: بين التوسيع والتعارض		199
	ثالثا: الشروط الواجب توافرها في المقاول الذاتي للاستفادة من القانون		203
	الأساسي للمقاول الذاتي		203
1-	توافر صفة الشخص الطبيعي		203
2-	بلوغ السن القانونية للعمل		203
3-	ممارسة النشاط بصفة فردية		204
4-	أن يكون النشاط مربحا		204
5-	إدراج النشاط ضمن قائمة النشاطات المؤهلة للاستفادة من قانون المقاول		206
	الذاتي		206
6-	احترام الاستثناءات القانونية		207
7-	عدم تجاوز رقم الأعمال السنوي المحدد قانونا		207
	رابعا: الفئة المستهدفة بالنظام المقاول الذاتي		208
	الفرع الثاني: نظام المقاول الذاتي كآلية لتشجيع المقاولاتية في الجزائر		210
	أولا: سهولة الإجراءات الإدارية والشروط الخاصة بإنشاء المشاريع وتسجيلها:		211
			211
	ثانيا: الاستفادة من نظام ضريبي تفضيلي		212
	ثالثا: فتح حساب بنكي تجاري		212
	رابعا: الإعفاء من الالتزام بالقيد في السجل التجاري		213
	الفصل الثاني: الإطار التشريعي للمقاولاتية في الجزائر		217

المبحث الأول: التكريس الدستوري لمبدأ حرية الاستثمار والتجارة والمقاولاتية	218
المطلب الأول: التطور الدستوري لمبدأ حرية التجارة والصناعة في الجزائر ..	219
الفرع الأول: الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق	219
الفرع الثاني: تكريس حرية الاستثمار والتجارة والمقاولاتية في الدستور الجزائري	
.....	222
المطلب الثاني: المبادئ الدستورية المكرسة لحرية المبادرة والمقاولاتية	223
الفرع الأول: تكريس مبدأ حرية المبادرة في الجزائر	224
الفرع الثاني: مبدأ الملكية الخاصة	226
الفرع الثالث: مبدأ حرية التعاقد والعمل	227
الفرع الرابع: مبدأ تحرير الأسعار	228
الفرع الخامس: مبدأ حرية المنافسة	229
المبحث الثاني: النصوص القانونية النازمة للمقاولاتية في الجزائر	231
المطلب الأول: الأساس القانوني للمقاولاتية في القانون المدني	232
المطلب الثاني: الأساس القانوني للمقاولاتية في القانون التجاري	234
المطلب الثالث: الأساس القانوني للمقاولاتية في قانون الاستثمار	237
المطلب الرابع: الأساس القانوني للمقاولاتية في المؤسسات الناشئة	240
المطلب الخامس: الأساس القانوني للمقاولاتية في نظام المقاول الذاتي	244
الفصل الثالث: النظام القانوني لإنشاء وتأسيس المؤسسات الاقتصادية	249
المبحث الأول: كليات إنشاء وتأسيس المؤسسات الاقتصادية	251
المطلب الأول: الشروط الموضوعية لتأسيس المؤسسة الاقتصادية	251
الفرع الأول: شرط تعدد الشركاء والتحول نحو الإرادة المنفردة	252
الفرع الثاني: شرط تقديم الحصص	253
أولا: الحصص النقدية	254
ثانيا: الحصص العينية	255
ثالثا: الحصص بالعمل أو الصناعية	255
الفرع الثالث: نية المشاركة	258

260	الفرع الرابع: اقتسام الأرباح والخسائر
261	المطلب الثاني: الشروط الشكلية والاجرائية لتأسيس المؤسسة الاقتصادية
261	الفرع الأول: تحرير العقد التأسيسي للمؤسسة الاقتصادية
265	الفرع الثاني: مرحلة الإشهار والقيّد لدى المركز الوطني للسجل التجاري ..
266	المبحث الثاني: الأشكال القانونية للمؤسسات الاقتصادية
267	المطلب الأول: المقاول الفردية
268	الفرع الأول: المقاول الفردية ذات الطابع التجاري
271	الفرع الثاني: المقاول الفردية ذات الطابع الحرفي
273	الفرع الثالث: دور المقاول الفردية في تسهيل الولوج إلى عالم المقاولاتية ...
274	المطلب الثاني: المؤسسة الاقتصادية الجماعية: شركة تجارية
275	الفرع الأول: الأساس القانوني للمؤسسة الاقتصادية الجماعية
276	الفرع الثاني: أصناف المؤسسة الاقتصادية الجماعية
276	أولاً: شركات الأشخاص
277	1- شركة التضامن
278	2- شركة التوصية البسيطة
278	3- شركة المحاصة
279	ثانياً: شركات الأموال
279	1- شركة المساهمة
280	2- خصائص شركة المساهمة
281	ثالثاً: الشركات المختلطة
281	1- الشركة ذات المسؤولية المحدودة
282	2- شركة التوصية بالأسهم
285	فصل الرابع: آليات وأجهزة دعم وتمويل المؤسسات الاقتصادية
287	المبحث الأول: آليات وأجهزة دعم المؤسسات الاقتصادية
288	المطلب الأول: دور الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار في تأطير المقاولاتية الاستثمارية ومتابعة المشاريع الاقتصادية

الفرع الأول: دور الوكالة في ترقية المقاولاتية الاستثمارية	290
أولاً: الإعلام والتوجيه كأساس لترقية المبادرة الاستثمارية	291
ثانياً: تسهيل الإجراءات وإنشاء المؤسسات الاستثمارية	292
ثالثاً: التنسيق بين الإدارات والهيئات المتدخلة	293
رابعاً: توسيع صلاحيات الشباك الوحيد وتسريع إنجاز المشروع	294
خامساً: المنصة الرقمية للمستثمر كآلية لتأطير المقاولاتية	296
سادساً: توفير العقار الاقتصادي للمشروع المقاولاتي	297
الفرع الثاني: دور الوكالة في متابعة المشاريع الاستثمارية ومرافقة أصحابها	298
أولاً: متابعة مراحل إنجاز المشاريع الاستثمارية	299
ثانياً: متابعة المشاريع المستفيدة من العقار الاقتصادي	300
ثالثاً: مرافقة المؤسسات الاقتصادية خلال مرحلة الإنجاز والاستغلال	301
رابعاً: آليات الرصد والإصغاء للمشاريع الاستثمارية	303
خامساً: حدود مرافقة الوكالة للمؤسسات الاقتصادية	304
المطلب الثاني: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية كآلية عمومية لترقية المؤسسات الصغيرة	305
الفرع الأول: الأساس القانوني للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية	307
الفرع الثاني: دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في تكوين ومرافقة حاملي المشاريع	309
الفرع الثالث: آليات تمويل المشاريع المقاولاتية ودعم المؤسسات الصغيرة	310
أولاً: الصيغ الأساسية لتمويل المشاريع	311
1- التمويل الثلاثي	311
2- التمويل الثنائي	312
3- التمويل الذاتي	312
ثانياً: القروض التكميلية	313
1- القرض الإضافي الموجه لكراء محل	313
2- القرض الإضافي الموجه للاستغلال	313

314		ثالثاً: المزايا الجبائية والجمركية
314		1- المزايا المقررة خلال مرحلة الإنجاز
314		2- المزايا المقررة خلال مرحلة الاستغلال
315		رابعاً: آجال تسديد القروض
316		خامساً: دور الجهاز في دعم المؤسسات المصغرة
318		الفرع الرابع: متابعة المؤسسات المصغرة ودعم توسعها واستمراريتها
320		المطلب الثالث: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
320		الفرع الأول: الأساس القانوني للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
322		الفرع الثاني: صيغ التمويل في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
323		الفرع الثالث: المرافقة والتكوين والمتابعة
326		الفرع الرابع: القيمة المقاولاتية والاجتماعية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
327		المبحث الثاني: آليات وهياكل دعم المؤسسات الاقتصادية
328		المطلب الأول: حاضنات الأعمال ومراكز تطوير المقاولاتية كليات لاحتضان المشاريع المقاولاتية
329		الفرع الأول: حاضنات الأعمال كالية لاحتضان المؤسسات الناشئة
329		أولاً: الأساس القانوني لحاضنات الأعمال
331		ثانياً: تصنيف حاضنات الأعمال وفق المنظومة التشريعية الجزائية
331		1- الحاضنات التابعة للقطاع العام
332		2- الحاضنات التابعة للقطاع الخاص
333		3- الحاضنات المنشأة في إطار الشراكة بين القطاع العام والخاص
333		4- الحاضنات الجامعية ومراكز دعم المقاولاتية
335		ثالثاً: الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال
336		رابعاً: دور الحاضنات في ترقية المقاولاتية
337		خامساً: الأثر القانوني والاقتصادي للحضنة

الفرع الثاني: مراكز تطوير المقاولاتية: آلية لتأطير المبادرات الجامعية والمشاريع	
المصغرة.....	338
أولاً: الأساس القانوني لمراكز تطوير المقاولاتية	339
ثانياً: الفئات المستفيدة من خدمات مراكز تطوير المقاولاتية	340
ثالثاً: نشر الثقافة المقاولاتية والتكوين	341
رابعاً: مرافقة حامل المشروع من الفكرة إلى إنشاء المؤسسة.....	342
خامساً: ربط الجامعة بالمؤسسات وأجهزة الدعم	344
سادساً: المرافقة في مجال التمويل وإنشاء المؤسسة	345
سابعاً: متابعة المشاريع بعد إنشائها	346
المطلب الثاني: المراكز التكنولوجية ومراكز البحث والتطوير كآليات للابتكار ونقل	
التكنولوجيا	348
الفرع الأول: دور مراكز البحث والتطوير في إنتاج المعرفة وتطوير الأفكار	
المبتكرة.....	349
أولاً: الطبيعة القانونية لمراكز البحث والتطوير في إنتاج المعرفة وتطوير الأفكار	
المبتكرة	349
ثانياً: وظائف مراكز البحث والتطوير في إنتاج المعرفة	353
1- إنتاج المعرفة وإنجاز البحوث الأساسية والتطبيقية.....	354
2-المساهمة في تطوير النماذج الأولية وإجراء الاختبارات التقنية.....	354
3-حماية نتائج البحث وتمييزها.....	355
4-تقديم الخبرة والخدمات العلمية والتكنولوجية.....	356
5-المساهمة في تكوين الكفاءات وتنمية القدرات البحثية.....	356
6- إقامة التعاون والشراكات البحثية.....	356
ثالثاً: مساهمة المراكز في دعم المؤسسات الناشئة والمبتكرة.....	357
1-ترخيص استغلال براءات الاختراع ونقل التكنولوجيا.....	357
2-الحاضنات الجامعية والمنصات التكنولوجية كآليات لمرافقة المشاريع	
الابتكارية.....	358

360	3- الانتقال من البحث إلى السوق.....
360	4- توفير البنى التحتية والتجهيزات البحثية.....
361	5- الدعم والمرافقة في مراحل التأسيس والنمو.....
362	الفرع الثاني: مساهمة المراكز التكنولوجية في نقل التكنولوجيا وتطوير المنتجات الصناعية.....
364	أولاً: الآليات القانونية لنقل التكنولوجيا وثمان نتائج البحث.....
364	1- المراكز التكنولوجية كحلقة وصل بين البحث العلمي والمؤسسات الاقتصادية.....
367	1- إنشاء الفروع والمؤسسات الاقتصادية التابعة لمراكز البحث.....
371	2- التعاقد والشراسة: وسيلتين لنقل التكنولوجيا.....
375	ثانياً: دور المراكز التكنولوجية في تطوير المنتجات الصناعية ودعم المقاولاتية الابتكارية.....
376	1- تحويل نتائج البحث إلى نماذج أولية ومنتجات صناعية.....
380	2- تقديم الخدمات التقنية للمؤسسات الصناعية.....
383	ثالثاً: دعم إنشاء المؤسسات الناشئة القائمة على الابتكار.....
388	رابعاً: الآثار الاقتصادية والاجتماعية لنقل التكنولوجيا.....
395	المبحث الثالث: آليات وهياكل التمويل والضمان للمؤسسات الاقتصادية.....
396	المطلب الأول: دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المؤسسات الاقتصادية.....
398	الفرع الأول: التمويل البنكي التقليدي.....
398	أولاً: مفهوم التمويل البنكي وأهميته.....
399	ثانياً: أنواع التمويل البنكي.....
399	1- القروض الموجهة لتمويل الاستثمار.....
400	2- التمويل عن طريق الاعتماد التجاري.....
401	3- قروض الاستغلال.....
403	4- تسهيلات الخزينة.....

405	5- القروض العقارية المهنية.....
408	ثالثاً: شروط وإجراءات الحصول على التمويل.....
409	رابعاً: الضمانات ودورها في تسهيل التمويل.....
412	الفرع الثاني: الصيرفة الإسلامية كبديل تمويلي.....
413	أولاً: الإطار العام للصيرفة الإسلامية.....
414	ثانياً: أنواع الصيرفة الإسلامية.....
415	1- عقد المراجعة.....
416	2- المشاركة.....
417	3- المضاربة.....
417	5- الإجارة.....
418	6- السلم.....
419	17- الاستصناع.....
419	8- حسابات الودائع وودائع في حسابات الاستثمار.....
420	ثالثاً: ملائمة الصيرفة الإسلامية لتمويل المشاريع.....
421	الفرع الثالث: التمويلات التفضيلية وتكامل الآليات.....
422	أولاً: مفهوم التمويلات التفضيلية.....
423	ثانياً: حدود التمويل التفضيلي.....
425	ثالثاً: تكامل آليات التمويل والضمان والمرافقة.....
426	المطلب الثاني: صندوق الجزائر للمؤسسات الناشئة كآلية للتمويل برأس المال.....
427	الفرع الأول: الطبيعة القانونية لصندوق الجزائر للمؤسسات الناشئة.....
428	الفرع الثاني: صور تدخل الصندوق في تمويل المؤسسات الناشئة.....
429	1- المساهمة المباشرة في رأس المال.....
429	2- التمويل عبر الأموال شبه الخاصة.....
429	3- تمويل مرحلة ما قبل التأسيس والبذر.....
429	4- المرافقة في جولات التمويل اللاحقة.....
430	الفرع الثالث: الأهمية الاقتصادية للتمويل برأس المال المخاطر.....

1- معالجة مشكلة عدم تماثل المعلومات.....	430
2- تجسيد التمويل الذكي والمساهمة في خلق القيمة.....	431
3- دعم الابتكار والنمو والمساهمة في تنويع الاقتصاد.....	431
4- الأهمية العملية وحدود أثر الصندوق في الحالة الجزائرية.....	432
المطلب الثالث: صندوق ضمان قروض الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
.....	434
الفرع الأول: تعريف صندوق ضمان قروض الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	435
الفرع الثاني: نطاق القروض والمؤسسات المستفيدة.....	436
الفرع الثالث: طبيعة الضمان وآثاره.....	438
المطلب الرابع: صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR)	
.....	439
الفرع الأول: الإطار القانوني لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	440
الفرع الثاني: شروط وآليات الاستفادة من الضمان.....	441
الفرع الثالث: التمييز بين صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR) وصندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CGCI-PME)	443
1- من حيث الطبيعة القانونية.....	443
2- من حيث آليات التدخل ونسب التغطية.....	443
أولاً: التكامل التمويلي والضمان.....	446
ثانياً: المرافقة ودعم المشاريع.....	446
ثالثاً: المساهمة الناتية ومسؤولية صاحب المشروع.....	447
رابعاً: المسار التمويلي المتكامل وآثاره.....	447
خامساً: شروط نجاعة التكامل المؤسسي.....	448
الفصل الخامس: المقاولاتية والتنمية الاقتصادية.....	449

المبحث الأول: دور المقاولاتية في تحقيق التنمية الاقتصادية.....	451
المطلب الأول: إسهام المقاولاتية في دعم النمو وخلق القيمة الاقتصادية	453
المطلب الثاني: المقاولاتية كآلية لتنويع الاقتصاد الجزائري والحد من التبعية للمحروقات	456
المبحث الثاني: خصوصية دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية الاقتصادية.....	459
المطلب الأول: الطابع الابتكاري والمعرفي للمؤسسات الناشئة وأثره في التنمية الاقتصادية	460
المطلب الثاني: دور الإطار المؤسسي الخاص بالمؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية الاقتصادية	461
المبحث الثالث: المقاولاتية في إطار اقتصاد المعرفة لتحقيق التنمية الاقتصادية ..	464
المطلب الأول: الربط بين الجامعة والمحيط الاقتصادي في إطار اقتصاد المعرفة	465
الفرع الأول: البيئة التشريعية والمؤسسية لدعم المقاولاتية والابتكار الجامعي	465
الفرع الثاني: حماية الملكية الفكرية واستغلال مخرجات البحث العلمي	467
المطلب الثاني: دور المقاولاتية في تحقيق التنمية الاقتصادية في إطار اقتصاد المعرفة	471
الفرع الأول: تقليص الفجوة الرقمية وتحقيق السيادة الرقمية	472
الفرع الثاني: توطين التكنولوجيا بدل استيرادها وتعزيز الابتكار المفتوح ..	473
الفرع الثالث: اقتصاد الذكاء واثمين رأس المال البشري	474
خاتمة	477
قائمة المراجع	481
الفهرس	525